اكثر نحاة البصرة نصب غير من قوله عز اسمه قل افغير الله تأمروني
اعبد لأن معناه قل افغير الله تأمروني ان اعبد فكأن ان ثابتة وما
بعد ان لا يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصلة او شيء منها على الموصول
فلولا ان مرادة لما استجيزوا انتصاب غير باعبد وزعم الكوفيون ان الفعل
يكون مبتدأ بنفسه ولا يحتاج الى سابك اصلا وقالوا في تسمع بالرفع
انه مبتدأ او قدروه بسماعك دون توقف على موصول حرفي يسبك الفعل
معه قالوا وجملة لا ان تراه معطوفة عليه قالوا وذلك يدل على ان المراد
به الابتداء واستدلوا عليه بقول القائل

فقالوا الأغر ابن عبد العزيز   وحقك تنفى من المسجد

قالوا التقدير وحقك النفي وايدوه ايضا بقول امرئ القيس

فديمها سكب وكح وديمة   وسح وتوكاف وتنهملان

قالوا التقدير وانهمال ولولا ذلك لما جاز عطف لا ان تراه على ان تسمع
لان ان مع الفعل بتأويل المصدر والمصدر اسم ولا يعطف الاسم على الفعل
ورده البصريون وخرجوا البيتين على ما قدمناه في تسمع من كون ان مرادة
والكلام مبني عليها قال في شرح الأصل وهو المعول عليه وخبر تسمع
محذوف والتقدير ان تسمع او سماعك بالمعيدي اعظم واكبر لا ان تراه
اي خبره اعظم من رؤيته واما وجه النصب مع حذف ان فهو على تقديرها
كما اومأنا اليه وهو شاذ تقتصر على ما سمع منه نحو تسمع بالنصب في هذا
المثل ونحو خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ونحو أفغير الله تأمروني
اعبد بالنصب في قراءة وانشد سيبويه

ولما شلك خباسة واحد   ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله

بالنصب على تقدير ان محذوفة وكون النصب بعد ان مقصورا على السماع
كما قلناه هو المذهب المختار المنقول عن حذاق اهل البصرة وصرح به
ابن مالك في مواضع من كتبه وهو المفهوم من قوله في الخلاصة والكافية
فاقبل منه ما عدل روى فعلوه القبول على رواية العدل ونقله وقال
في التسهيل

في التسهيل وفي القياس عليه خلاف وصرح ابن ام قاسم بان الجواز هو
مذهب الكوفيين ومن وافقهم قال لكن الصحيح قصره على السماع فقلته
وقد اغفل شارح الأصل فلم ينبه على وجه الرواية الثانية لأن تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه باثبات ان قبل لام الابتداء واثبات خير الدال
على التفضيل وان الناصبة قبل تراه وخلوه من لا النافية وهي المشار اليها
بالبيت الثاني فقوله وان تشأ اي ان دخلت جواب الشرط ومراده الجزاء
الماضوي بعد الشرط المضارع قليل في مذهب الاكثر واجازه ابن مالك مطلقا
وقوله لأن تسمع به اي بالمعيدي خير من ان تنقل الهمزة لاستقامة الوزن
تراه اي تبصره اذ ليس المراد العلمية كما لا يخفى وجملة المثل كلها في محل نصب
على الحكاية بقلت الذي هو جواب الشرط واتمام الوزن بقوله قل بحسبه اي
على حسبه اي عدده وقدره قال شارح الأصل ومن روى لأن تسمع كانت
اللام لام الابتداء وكان موضع ان مع ما بعدها رفعا بالابتداء لأن ان مع
الفعل بتأويل المصدر والتقدير سماعك وبالمعيدي متعلق بالسماع
وخير خبر السماع قلت وظاهره ربما تقتضي ان بالمعيدي انما يتعلق بالسماع
على الرواية الثانية مع انه متعلق به في كل وجه ويتحصل من الروايتين
ثلاث روايات لأن الأولى فيها روايتان رفع الفعل على القياس ونصبه
على الشذوذ كما اومأنا اليه والمعيدي تصغير معدي الا انه لما اجتمع
التشديد في الدال والتشديد في ياء النسبة مع ياء التصغير ثقل ذلك
في الكلام فخفف الدال فقيل المعيدي قال النابغة

ضلت حلومهم عنهم وغرهم   سن المعيدي في رعي وتعزيب

قاله ابو سعيد السيرافي وقال سيبويه فان صغرت معديا ثقلت الدال
فاما تسمع بالمعيدي فانما خفف لأنه مثل قال وهو اكثر في كلامهم يعني
التخفيف وقد اورد شارح الأصل القولين واقتصر في المثل على التفسيرين
السابقين وقيل ان المراد من المثل الأمر وان المضارع قام مقامه
والمعنى اسمع به ولا تره وقد نبه الجوهري على القولين في التفسير والروايتين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)